حوالة أحباس مارستان فاس: نموذج لعناية السلاطين بالفئات الهشة من المجتمع

منير فنيد

رئيس مصلحة المعالجة بمؤسسة أرشيف المغرب.

- مكلف بتسيير قسم الجمع والمعالجة.

-المتابعة التاريخية للأرصدة المتعلقة بفترة الحماية الفرنسية وجمع الأرشيفات الخاصة.

-إعداد فهارس وتصنيفات للأرصدة التاريخية من خلال المعالجة الفكرية.

- المساهمة في إعداد المعارض للتعريف بجديد الوثائق التاريخية بمؤسسة أرشيف المغرب.

-عضو فريق إعداد مجلة أرشيف المغرب.

مقدمة:

يعد بيمارستان سيدي فرج من أوائل المستشفيات المختصة لعلاج الأمراض النفسية بالمغرب، والذي دشن في فترة مبكرة من تاريخ المغرب. حيث أمر السلطان المريني أبو يعقوب يوسف ببنائه عام 1286.[1] وقد وصفه صاحب سلوة الأنفاس بقوله: "بالقرب من سوق العطارين وسوق الحناء بفاس، مكان يقيم به المرضى الذين بعقولهم مرض وهم المجانين و يسمى ذلك المكان سيدي فرج، على أنه لم يدفن به أي شخص كان يسمى بهذا الاسم، وليس به قبر. وإنما بنى هذا المكان أحد السلاطين ليضم مرضى المسلمين الذين لا ملجأ لهم أو مأوى يأوون إليه، وسمي باب الفرج لأن المرضى كانوا يجدون فيه ما يفرج كربهم وقد حبست عليه الحبوس التي كانت تصرف غلتها عليه".[2]

وكلمة البيمارستان أصلها "البيمارستان" وهي لفظة فارسية مركبة من جزئين: "بيمار" تعني مريض، و"ستان" تعني دار. واختصرت لتصبح فيما بعد "مارستان"، أي دار المرضى التي تعالج فيها الأمراض الجسدية والعقلية.[3] ويعتبر تدشين مارستان فاس، أحد مظاهر الوعي لدى المغاربة من خلال اهتمامهم وعنايتهم بذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع. وهو النزل الذي تولى فيه الحسن الوزان، منصب خطة العدالة الذي قضى فيه مدة أربعة أعوام.[4]

وقد حاولنا إبراز تلك الظهائر والحوالات التي حرص القيمين ونظار الأحباس، على تدوين صغيرها وكبيرها؛ من خلال توثيقها وتجديد القديم منها بسجل أحباس مارستان فاس. ليظهر معه تلك العناية المقدمة لهذه الفئة الهشة من نزلاء هذا المبنى الاحساني. وقد جدد العمل بها في فترة حكم المولى عبد الرحمن بن هشام سنة 1837، وفصلت فيها العقارات المحبسة على المارستان من خلال جرد الحوانيت والمرافق التي خصصت عائداتها للمرضى والضعفاء النازلين بهذا المستشفى؛ إلى غاية فترة المولى يوسف.

اهتمام السلاطين بوقف مارستان سيدي فرج:

عملت الأسر الحاكمة والمتعاقبة على حكم الإيالة المغربية بتخصيص العناية بشؤون الوقف وتجديد الظهائر له، وذلك من خلال إعطاء الأوامر السلطانية للنظار والقائمين المكلفين بمهام السهر على تسيير ومراقبة الأملاك المحبسة والموقوفة لخدمة المحتاجين والفقراء والمرضى والغرباء وحتى الحجاج وطلبة العلم والمساجد. وغيرها من الأمور التي طالها العرف عند تولي كل سلطان جديد الحكم، ليولي الاهتمام لأمرها ويقوم بتعيين النظار والساهرين عليها. وهذا الاهتمام جاء بهدف ضبط ومراقبة النفع الذي يتم جنيه من خلال تلك الأملاك، ليحول إلى نفع وفائدة تصل للمرضى والمحتاجين. لذا فمارستان سيدي فرج أو ما يعرف ببيمارستان فاس، جاء ليظهر تلك العناية التي أولاها السلاطين لتلك الشريحة الموجودة بالمجتمع؛ خاصة التي لا تجد مأوى لها ولا مقر للعلاج يقدم فيه العون والرعاية الطبية. بالتالي تصبح عالة على الناس وتثقل كاهل أهلهم وذويهم، نظراً لما يحتاجه المرضى الذين يعانون من إعاقة أو بهم مرض نفسي؛ يصعب معه الضبط والسيطرة على المرض من طرف الأهل وكذا المجتمع. وفي المقابل تم تجديد كل الأوقاف المخصص لفائدة وخدمة المارستان، وذلك عبر إصدار مجموعة من الظهائر السلطانية تظهر معها العناية والحرص من أجل ضمان تلك الاستمرارية لهذه المنشأة الخيرية. ولتكون قادرة على تلبية حاجيات نزلائها وتقديم العناية لهم على أكمل وجه.

وفي المقابل تم تجديد أمر هذا المارستان والعناية به من طرف السلطان المولى عبد الرحمن، ففي سنة 1837 تم إعطاء الأمر لجمع وإحصاء كل أملاك أحباس هذا النزل الاستشفائي، في حوالة شاملة لجميع العقالات الموقوفة على الضعفاء والمساكين والمرضى. وذلك من خلال العرف المتبع من طرف جل السلاطين المغاربة والرامي لتجديد أمر الأوقاف، والذي يتقاطع مع الحس التضامني والشعور بالمسؤولية لأولي الأمر حتى أصبح هذا الاهتمام عرف يتكرر مع تولي أي سلطان جديد سدة الحكم. ليتداخل معه البعد الديني الذي يحث أولي الأمر للتدخل في شد عضد المرضى والمحتاجين والفقراء وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا الطبقة المهمشة التي ليس لها القدرة على التكفل بأمورها. بالتالي تحتاج إلى الرعاية الخاصة والمساعدة والدعم من طرف المجتمع والحكام على السواء.

وأفرزت هذه الحوالة الخاصة بمارستان سيدي فرج المخصص لنزلاء الأمراض العقلية والمساكين وضعاف ساكنة فاس، العناية الخاصة التي يوليها السلطان المولى عبد الرحمن؛ والذي أعطى أوامره لتجديد أمر هذا المبنى الاحساني والوقوف بنفسه على أمر هذا النزل. وبرزت أهمية العناية السلطانية في ديباجة وافتتاح هذه الحوالة، الذي أفرز كاتبها العناية والتنميق والزخرفة المغربية المذهبة للخط في بداية السجل الجديد. وهو بمثابة دليل على تلك الأهمية البالغة لهذا الوقف وما يشكله من عناية وحرص، يحاول كل سلطان التنبيه إليه؛ ليضمن استمرار النفع لهذا المبنى الذي أنشأ على أساس إحساني وتضامني. والذي يتداخل فيه البعد الاجتماعي والديني، المبني على تقديم المساعدة الاستثنائية للمرضى الذين يعانون من عوز ذهني أو بدني. وفي المقابل تبرز هذه الحوالة التدخل المباشر للسلطان في أمر هذا المبنى الإحساني المعروف بمارستان سيدي فرج. وقد جاء هذا الاهتمام ليضمن عدم التطاول والعبث على أملاك هذا المارستان من طرف بعض نواب المخزن وعماله.

بالتالي فالسلطان هو المخاطب المباشر لكل النظار وقضاة فاس، يأمرهم بضبط السير العادي لتلك الأملاك المحبسة؛ وكذا الأوقاف التي وهبها أصحابها بدافع المساهمة في أعمال الخير لفائدة نزلاء المارستان. وقد تم إصدار ظهائر متعددة تخصص في كل فترة لتصحيح ما اختل أو نقص في أمر العناية من طرف المكلفين على سير أشغال المارستان وأملاكه. وقد أمر السلطان المولى عبد الرحمن الناظر المكي بن الطالب أحمد بن عبد الله، بتجديد الحوالات القديمة التي كانت للمارستان والتي طالها التلاشي والاضمحلال؛ وتعويضها بسجل متصل الفصول يكون جامعاً لكل التقييدات التي حررت كأوقاف وأملاك لفائدة المارستان.[5]

بالإضافة إلى ما وجه المولى عبد الرحمن من أمر سلطاني بتاريخ 8 شتنبر 1851، للناظر عمر بن مخلوف المكلف بأوقاف مارستان فاس، يدعوه إلى صيانة مجموع الدور المجاورة للحرم الادريسي وإلحاقهم بالأملاك الوقفية للمارستان. لما قد يطال تلك الأملاك من تطاول العمال عليها، وتفويتها دون موجب شرعي لهم ولأبنائهم. بالتالي يضيع معها حق الأحباس الذي هو أولى وأحق أن تحفظ له تلك الأملاك ويستفاد نزلائها من عائدات مداخيلها. ومن هنا نفهم من وراء هذا الأمر السلطاني للمولى عبد الرحمن، حرصه على عدم ضياع الأملاك المحبسة لفائدة المارستان. وكذا معرفته بما يقوم به بعض العمال من تحايل وشطط في أخذ الأملاك التي لها نفع اجتماعي، فهذا الوقف يستمد أصوله من الشريعة الإسلامية؛ التي تعطي لأولي الأمر حق التدخل لضمان ذلك التكافل الاجتماعي والرعاية الواجبة لذوي الاحتياجات الخاصة وضعفاء الناس وغيرهم من الفئات الهشة من المجتمع. وهو ما جرت به العادة والعرف السلطاني لدى المغاربة، بالحرص على تجديد الأمر وتنبيه النظار لضبط كل الخروقات التي تبرز مع تقادم الأوقاف. التي قد تغري بعض عمال ورجالات المخزن للتطاول عليها، لما يحصل لها من تناسي أو تغافل بمرور الزمن ليحوزها بدون حق شرعي.[6]

هذا بالإضافة إلى تدخل السلطان في فض النزاعات العالقة في أمر حيازة الأملاك الوقفية التي تخص مارستان فاس. إذ أمر المولى عبد الرحمن قاضي جماعة فاس ، بالتدخل لفض النزاع القائم حول نازلة الصراع القائم على حيازة حدود الجنان المخصص لجناب المساكين؛ والذي كان في حوزة المدعو عبد الرحمن لحلو. وأكد على ضرورة البث في قضية القتل الناتجة عن ذلك الصراع مع أصحاب البستان المجاور للبستان المحبس على المساكين بالمرستان، والتدخل في عدم حصول ترامي على تلك الأملاك بالجنان المذكور.[7]

وفي المقابل واصل السلاطين تلك العناية بأوقاف المارستان، حيث أمر المولى الحسن القاضي مولاي محمد بن عبد الرحمن على الوقوف في أمر الأملاك المحبسة لفائدة المارستان؛ وعدم التساهل في أخذ كرائها وعدم التغافل عنه. وقد وجه له ظهير في الأمر ليقف على الضرر الناتج عن عدم أداء من بيده محلات الأحباس، ورفضه أداء الكراء أو زيادة السومة الكرائية للمحل الذي تحت يده ويتصرف تصرف المالك. الأمر الذي يضر الغاية الحقيقية من كراء هذا الوقف، وبهذا دعى المولى الحسن القضاة ونظار أحباس فاس ليؤدوا عملهم الموكول لهم من خلال مراقبة كراء أملاك الأحباس. وذلك بعمل سمسرة لها عند رأس كل سنة دون تمييز وتشريف لأحد، والقيام بزيادة السومات الكرائية على الوجه الشرعي المحدد لقيمتها. وفي حالة عدم قبول المكتري بأمر الزيادة، وجب عليه إفراغ المحل ليتسنى لهم كرائه بالزيادة المقررة وقتها. كما نص الظهير على إلزامية المساواة بين كل الراغبين في كراء محلات الأحباس وعدم التمييز بينهم في تفضيل شخص على أخر مهما كانت مرتبته الاجتماعية أو نسبه. وذلك كي لا تضيع حقوق الناس ذوي الاحتياجات الخاصة النازلين بتلك المنشأة الإحسانية، التي بمداخيل كراء هذه المحلات والعقلات؛ تستطيع أن تضمن السير اليومي للعاملين بها وعمل مرافقها وتحسين الخدمات المقدمة لهؤلاء المعوزين والمرضى النفسانيين والمساكين والضعفاء من المجتمع.[8]

ومما لا يخفى تدخل بعض الوجهاء ورجلات المخزن، للاستفادة من معاوضة حظ حبس المارستان من جنان الخروبة بباب عجيسة بفاس. ففي العاشر من دجنبر 1899، تم إصدار ظهير عزيزي موجه لناظر أحباس مارستان فاس

مستهل الحوالة الحبسية لمارستان فاس والتي أمر السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام بتجديدها سنة 1837

ليؤكد له رغبة كاتب السلطان المدعو عبد الواحد بن المواز؛ لمعاوضة شركة الجنان المذكور وشراء حظ الأحباس على الوجه الشرعي. وهذا الأمر يظهر ما كان لأحباس مارستان فاس من مكانة مهمة داخل مدينة فاس، العاصمة الأولى للسلاطين. وقد تم تفويت وتخصيص أملاك وغلال وجنان ذات قيمة عالية، والتي تحتل موقعاً استراتيجياً داخل حاضرة فاس. الأمر الذي يجعل منها محط اهتمام لمختلف الراغبين في شراء تلك الغلال أو مقايضة أملاك هذا المارستان، وإعطاء الغبطة لنيل تلك الأملاك المحبسة عن طريق قاضي المدينة وناظر أوقاف

مارستان سيدي فرج بفاس

هذا المارستان.[9]

وقد سلك السلطان المولى عبد العزيز نفس نهج أبيه المولى الحسن، على بذل الجهد وإعطاء الأوامر للناظر الحاج العربي بن موسى الفاسي المكلف بأحباس مارستان سيدي فرج. للوقوف على أمر بلاد تابعة لأحباس المارستان تقع بجانب أرض اشتراها عم السلطان المولى عرفة، وطلب المعاوضة لهذه الأرض حسب ما اقتضاه الشرع. وذلك بما أكده قاضي جماعة فاس على أن الأراضي كانت موثقة قديماً في بيان أحباس مارستان سيدي فرج.[10]

وأصدر المولى عبد العزيز مجموعة من الظهائر، تقضي بتعويض أملاك أحباس مارستان فاس للخواص وفق ما أوجبه الشرع. القاضي بعدم إحداث ضرر أو ضياع حق تلك الأوقاف المراد تفويتها نهائيا وإخراجها من جانب أملاك الأحباس، لتحول لملك الخواص. فقد أمر السلطان القاضي عبد الله بن خضراء بالوقوف في مسألة تعويض دار تعود لجانب أحباس المارستان، بطلب من إبراهيم بن المكي الصقلي؛ الذي ينوي إلحاقها بداره وذلك لاحتياجه إليها بغرض التوسعة. وقد أمر السلطان قاضي جماعة أهل فاس المذكور، للقيام بذلك على وجه شرعي دون ضياع الحق لجانب الحبس المفوت. وألحقه بظهير ثاني يؤكد أن صاحب الملك المجاور لدار أحباس المارستان، الكائنة

بدرب سيدي العواد والتي هي ملتصقة بدار الأحباس المذكورة موضوع المعاوضة. أنه اشتكى للسلطان ورفع له حاجته للدار بغرض التوسعة. فأكد الظهير على ضرورة المراعاة حق الأحباس وتقدير الغبطة المتفق عليها والزيادة المقرر تقويمها من خلال عملية التفويت المذكورة.

ولتنفيذ هذا الأمر، تم تعيين إثنين من المعلمين العارفين بأمور البناء والدور. وهما محمد بن الحاج محمد النجار ومولاي عبد الله بن سيدي محمد الحيحي البناء، وقد تم تعينهما بغرض تقييم الملك المذكور وتقدير ثمنه بعدما طلبت شهادتهما في الأمر. باعتبارهما عارفين بأمور الأملاك ومقادير الأثمنة التي تكون في الدور وغيرها.[11]

خاتمة:

مثل مارستان فاس نموذجاً واضحاً لحالات التكافل والرعاية التي عاشها المجتمع المغربي. فمع تعاقب السلاطين والسلالات الحاكمة استمر وظل ذلك الاعتناء بشؤون المرضى والضعفاء والمساكين. وخصصت لهم أوقاف وأحباس تسمى باسمهم، أسست لتعنى بهؤلاء الشريحة من الناس الذين يعانون من مرض دائم أو ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة. وهذا الأمر أعتبر التفاتة حقيقية لهذه الطبقة المهمشة من المجتمع. واعتبر مارستان سيدي فرج من العقارات الإحسانية التي كان سبب تشيدها وقيامها، راجع إلى ذلك الوعي بضرورة العناية بهذه الفئة الهشة من المجتمع؛ ونادى إلى هذا الأمر الحكام والناس كافة. وكان ذلك نتيجة حصول وعي بالانتماء والتكافل بين المغاربة بمختلف شرائحهم ومراتبهم الاجتماعية. من تم ضمان حقوق وكرامة فئة معينة تعاني الإعاقة والعوز، وهو ما يبرز ذلك التآزر بين كافة مكونات المجتمع. كما يقر ضمنياً بحقوق تلك الفئة ويلزم المسؤولية المجتمعية لهؤلاء على طول مسار تاريخ المغرب. ومن جهة أخرى خصص لسير أعمال هذا المارستان أوقاف وأحباس تجدد، وكلف بتسييرها نظار وقيمين بهدف السهر على استمراريتها والعناية بالنازلين بها من مرضى ومعوزين. بالتالي فعناية السلاطين بتلك الأوقاف والحفاظ عليها يتجلى من خلال هذه الكنانيش الخاصة، التي تضمن تلك الاستمرارية لهذا المارستان وتجدد معه ظهائر العناية والاهتمام. ويضبط من خلاله وقف المحسنين لأموالهم وهباتهم لفائدة هذا النوع من الخدمات الموجهة خصيصاً لهذه الفئة المجتمعية بالايالة المغربية في تلك الفترة. وهو الأمر الذي يظهر ذلك الوعي السابق لزمانه وتتداخل معه قيم التكافل الذي نص عليه الدين الاسلامي، ليتجلى في هذه الاوقاف المضبوطة والمؤرخة بتلك السجلات المحبسة.

المراجع:

- حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، cote R-25. أرشيف المغرب/الرباط.
- أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، منشورات مؤسسة هنداوي، القاهرة 2012.
- عبد العزيز بنعبد الله، فاس: منبع الإشعاع في القارة الإفريقية، الجزء الأول، المطبعة الملكية بالرباط، 2001.
- محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، دار الثقافة 2004.
- معلمة المغرب، مادة الطب النفسي بالمغرب، الجزء 17، مطابع سلا 1989

المصادر:

1. معلمة المغرب، مادة الطب النفسي بالمغرب، الجزء 17، مطابع سلا. ص5716-
2. محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، دار الثقافة سنة 2004، الجزء 2. ص276-
3. أحمد عيسى، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، منشورات مؤسسة هنداوي، القاهرة 2012. ص8-
4. عبد العزيز بنعبد الله، فاس: منبع الإشعاع في القارة الإفريقية، الجزء الأول، المطبعة الملكية بالرباط، 2001. ص412-
5. جاء في مستهل الحوالة تقديم يبين سبب انشائها وجعلها في سجل جامع، بغرض الحرص على متابعة كل الأوقاف والأملاك المخصصة لمارستان فاس والعناية بنزلائه من المرضى والضعاف والفقراء، بتاريخ -1837حوالة أحباس مارستان فاس، أرشيف المغرب الرباط. "
6. نسخة من أمر سلطاني مبعوث من المولى عبد الرحمن إلى ناظر مارستان فاس عمر ابن مخلوف، بتاريخ 12 ذي القعدة 1267/8 شتنبر 1851، سجل أوقاف مارستان فاس-أرشيف المغرب، الرباط.
7. نسخة من ظهير للمولى عبد الرحمن بن هشام موجه لقاضي فاس مولاي عبد الهادي، بتاريخ 29 شعبان 1269/ 7 يونيو 1853، حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، أرشيف المغرب-الرباط.
8. نسخة ظهير مبعوث من المولى الحسن إلى القاضي مولاي محمد بن عبد الرحمن، 26 جمادى الثانية عام 1294/ 8 يوليوز 1877، حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، أرشيف المغرب-الرباط.
9. نسخة ظهير عزيزي مبعوث لناظر أحباس مارستان بفاس، مؤرخ في 6 شعبان 1317/10 دجنبر 1899. حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، أرشيف المغرب-الرباط..
10. نسخة ظهير مبعوث من المولى عبد العزيز لناظر أحباس مارستان فاس الحاج العربي بن موسى الفاسي، مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1318/14 غشت 1900، حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، أرشيف المغرب-الرباط..
11. نسخة لظهيرين للمولى عبد العزيز بعثهما للقاضي عبد الله بن خضراء، بتاريخ 22 ربيع الثاني 1320/29 يوليوز1902. حوالة مارستان فاس، رصيد كنانيش الأحباس، أرشيف المغرب-الرباط.